الفصل السادس عشر

ليبيا

تحتل ليبيا موقعاً مهماً على حوض البحر الأبيض المتوسط. فإلى الشرق منها تقوم مصر. وإلى الغرب تقع تونس والجزائر، ويحدها من الجنوب السودان، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط، فهي تؤلف النصف الشرقي للمغرب العربي. وتعد حلقة وصل بين المغرب والمشرق العربي. ولليبيا في مجموعها جزء من هضبة إفريقية التي تمتد من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر.

تقدر مساحة ليبيا بنحو (١,٧٥٠,٠٠٠كم٢) وتشكل الصحراء الجزء الأكبر منها إذ تقدر بما يقارب أربعة أخماس هذه المساحة. وقد أصبحت هذه الصحراء مصدراً من مصادر الدخل بعد اكتشاف النفط فيها. ويبلغ عدد سكان ليبيا حوالي ٦ ملايين، وعاصمتها طرابلس، ومن أهم مدنها بنغازي، وبرقة، والبيضاء، وتتكون ليبيا من ثلاث مقاطعات: برقة وقاعدتها بنغازي، وطرابلس وقاعدتها طرابلس، وفزان وقاعدتها مرزوق[١].

كانت ليبيا أولى البلدان العربية في إفريقية التي خضعت للحكم العثماني وآخر بلد خسره العثمانيون في إفريقية، فقد حرر العثمانيون طرابلس من الأسبان وفرسان مالطة في ٩٥٨هـ (صيف ١٥٥١م) وحكموها كغيرها من الولايات العثمانية في إفريقية. وخسر العثمانيون الولاية حينما

(١) محمد عبدالغني سعودي، الوطن العربي، القاهرة ١٩٦٦، ص ٤٤٢.

استولى على الحكم فيها أحمد باشا القرمانلي في جمادى الأولى ١١٢٣هـ/ ١٧١١م وحكمت عائلة القرمانلي طرابلس أكثر من قرن وربع، ولم تبق للسلطان العثماني غير الولاء الرسمي. وازدادت المصاعب في وجه الأمير القرمنلي الرابع يوسف باشا ١٢١٠-١٢٤٨ (١٧٩٥-١٨٣٢م) ولم يستطع التغلب على المشكلات المالية، ولا وفق في إخماد الثورات التي قامت ضده. ولسوء حظه أصبحت بلده محط أنظار فرنسا وبريطانية والولايات المتحدة إبان الحروب النابليونيه. واشتدت أزمته المالية بعد أن توقفت الدول الأوربية عن دفع الهدايا له. وفرضت عليه فرنسا في ٢١من صفر ١٢٤٦هـ (١١ آب ١٨٣٠م) معاهدة ألغت «الهدايا» وحررت العبيد الأوربيين ومنعته من تقوية أسطوله أوالقيام باحتكارات تجارية وفرضت عليه دفع غرامة كبيرة. وكثرت الثورات ضده فأجبره أعضاء الديوان والأعيان على التنازل لابنه علي في ١٦ من ربيع الأول ١٢٤٨هـ (١٢ من آب ١٨٣٢م). ولم يطل عهد علي باشا إذ وصلت حملة عثمانية بقيادة نجيب باشا إلى طرابلس في محرم ١٢٥١هـ أيار ١٨٣٥م) وألقي القبض على علي باشا وانتهى بذلك العهد القرمنلي[١].

حكم ليبيا خلال العهد العثماني (١٨٣٥-١٩١١م) ثلاثة وثلاثون والياً بينهم ثلاثة (عزت باشا، نديم باشا، علي رضا باشا) حكموا نحوا من ثلاثين سنة، في حين كان معدل ولاية كل واحد من الباقين أقل من عام واحد. وطبق العثمانيون عام ١٢٨١هـ/ ١٨٦٣م نظام الولايات العثماني[١].

(١) مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، بيروت ١٩٧٣، ص ١٦-١٧.

وشعرت ليبيا بالخطر الفرنسي المتزايد على حدودها الغربية منذ عودة الحكم العثماني المباشر. فقد احتل الفرنسيون الجزائر قبل مجيء الأسطول العثماني إلى طرابلس بخمسة أعوام. واشتد الخطر الفرنسي بعد فرض الحماية الفرنسية على تونس عام ١٢٩٩هـ (١٨٨١م)، فعززت الدولة العثمانية حاميتها على حدودها الغربية، وشارك الليبيون في دعم النضال العربي في الجزائر وتونس، وشرع الفرنسيون بتهديد طرابلس من الجنوب فاحتلوا تشاد بعد إبادة حاميتها العثمانية[١].

وعلى العموم، كان للهجمة الاستعمارية الشرسة أثر في الليبين، إذ جعلتهم يتمسكون بروابطهم مع الدولة العثمانية، لأنها في نظرهم قوة إسلامية يمكن الاعتماد عليها في مواجهة الدول الأوربية. وهذا الانطباع أدى بدوره إلى تقوية مركز الدولة العثمانية من جديد بعد أن أصابه الضعف من جراء سوء الإدارة والأخطاء في سياسة الحكم. وقد قوى هذه الفكرة ورسخها ظهور حركات الإصلاح والتجديد على أساس إصلاحي في مصر، وفي ليبيا ذاتها، فقد كان من الطبيعي أن تنظر مصر إلى الدولة العثمانية حليفاً يمكن أن يعاونها في التغلب على الاحتلال البريطاني، كما أن الحركة السنوسية كانت ذات طابع إسلامي شامل، يهدف إلى إيقاظ الأمة الإسلامية مما أصابها وجَعَلَ بلادها تقع فريسة للغزو الأجنبي. فبلاد العرب في شمال إفريقية قد فرضت عليها الظروف أن تتمسك بالفكرة الدينية رابطةً جامعة تستند إليها في مقاومة أطماع الغرب، فالحاكم هناك كان لايزال الدولة العثمانية، والسبيل الوحيد للتخلص من حكمها هو بعث فكرة

(١) صلاح العقاد، المغرب العربي، القاهرة ١٩٦٣، ١٤٥-١٤٧.

القومية العربية، وهو أمر صادف هوى عند موجهي سياسة الغرب في هذا القسم من العالم العربي، إذا رأوا أن المساندة العربية في قضية العروبة هي السبيل الوحيد لتقوية عوامل الفرقة بين الشعب العربي وحكامه العثمانيين الذين كانوا حينذاك نشيطين في بعث دعاياتهم عن الوحدة الإسلامية والإخاء الإسلامي[1].

وإنطلاقاً من فكرة الوحدة الإسلامية، ارتبطت الحركة السنوسية في ليبيا بالدولة العثمانية لمقاومة الغزو الأجنبي ومحاولات التسلل الاستعماري إلى ليبيا وبخاصة أن الدول الأوربية كانت تخطط في القرن الثالث عشر الهجري (أواخر القرن التاسع عشر الميلادي) إلى تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية الضعيفة بينها، وكانت فرنسا وانكلترا سباقتين إلى هذا التخطيط الاستعماري وكذلك فعلت إيطاليا في الشمال الإفريقي. وقبل احتلال إيطاليا لليبيا بدأ التغلغل الإيطالي للبلاد عن طريق البعثات التنصيرية والتجارة والمدارس والمستشفيات وإنشاء المصارف التي قامت بتسليف المواطنين إثْر اغتصاب أراضيهم الزراعية بعد إغراق أصحابها في الديون، كما كان لمصرف روما نشاط في التجسس وإرسال التقارير. ومهدت كل هذه الأمور لاحتلال ليبيا من قبل إيطاليا خاصة بعد احتلال فرنسا لتونس والجزائر وبريطانيا لمصر وقبرص[2].

قررت إيطاليا احتلال ليبيا، فأنذرت الدولة العثمانية وأبلغتها عن نيتها باحتلال ليبيا، وطلبت منها تسهيل عملية الاحتلال بحجة حماية رعاياها

(١) د/ زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، بيروت ١٩٧٣، ص ٤١٥-٤١٦.

(٢) د/ محمد فؤاد شكري، ليبيا الحديثة جـ١، القاهرة ١٩٦٧، ص ٤٢٨-٤٢٩.

من اضطهاد الدولة العثمانية. فردت الدولة العثمانية رداً ضعيفاً حاولت فيه التنصل من اتهامات إيطاليا، ودعت إلى إجراء مفاوضات بين البلدين بهدف تجنب الحرب وحسم النزاع بطرق سلمية، ولكن إيطاليا رفضت كل محاولات الدولة العثمانية بتسوية النزاع، وأعلنت إيطاليا الحرب في ٦ من شوال ١٣٢٩هـ (٢٩ من أيلول عام ١٩١١م)، وحاصر الأسطول الإيطالي طرابلس مدة ثلاثة أيام فسقطت المدينة بعد قتال غير متكافئ، وتم احتلال إيطاليا لليبيا في (تشرين الأول ١٩١١م). وقد قاوم العثمانيون والسنوسيون وبقية الشعب الليبي الاحتلال الإيطالي الغاشم، ولكن الإيطاليين تمكنوا من قهر المقاومة الإسلامية وسيطروا على ليبيا.

كما لجأت إيطاليا إلى نقل الحرب إلى الأراضي العثمانية الأخرى، فهاجم أسطولها موانئ بيروت والحديدة، وأيد الإدريسي في تهامة عسير، وهاجم الدردنيل، واحتل جزيرة (رودس) وبقية مجموعة جزر (الدوديكانيز)، ورأت الدولة العثمانية أن لا قبل لها بمتابعة الحرب ضد إيطاليا ولا سيما أن بوادر الحرب البلقانية كانت ظاهرة، ففاوضت من أجل الصلح. وعقدت معاهدة اوشى (لوزان) في ٨ من ذي القعدة ١٣٣٠هـ (١٨ من تشرين الأول ١٩١٢م) التي تعهد الباب العالي بموجبها بسحب قواته وموظفيه المدنيين من ليبيا. وأعلن السلطان منح ليبيا استقلالها الداخلي التام المطلق. وأعلنت إيطاليا -عملاً بالقانون الإيطالي الصادر في (٢٥ من شباط ١٩١٢م) القاضي بجعل ليبيا خاضعة للسيادة الإيطالية-، العفو العام في ليبيا، ووعدت بالإبقاء على الخطبة باسم الخليفة العثماني[1].

(١) د/ محمد فؤاد شكري، ميلاد دولة ليبيا الحديثة، ص ٤٢٩.

ويلاحظ في هذه التسوية أن الدولة العثمانية قد سلكت سبيل المضطر إلى المصالحة ويتجلى حرج موقفها في المنشور الذي أصدره السلطان العثماني ما نحاً أهل ليبيا استقلالهم الذاتي، وكذلك في التحفظات التي حاولوا فرضها على الإيطاليين بأن يكون للسلطان نائب خاص في طرابلس يضمن حكم البلاد على أسس شرعية، وكذلك في محاولة الحصول على تعهد من إيطاليا بألا تحكم البلاد إلا طبقاً للشريعة الإسلامية، وبأن يذكر السلطان في خطبة الجمعة، لكن هذه التحفظات التي اتفق عليها لم تكن لها ضمانات لتنفيذها، فالمستعمر الذي يملك القوة لا يتقيد بالاتفاقات التي يوقعها مع خصم أضعف منه.

المقاومة الليبية:

لم تتوقف المقاومة الليبية إثر الاحتلال الإيطالي، فقد عملت الدولة العثمانية على تعزيز المقاومة الليبية رغم استسلامها أمام الطليان وذلك بمنح الليبيين استقلالهم بموجب المنشور الذي ذكرناه، وكذلك بالزيارة التي قام بها أنور باشا للسنوسي في واحة (جغبوب) في ١١ من ذي الحجة ١٣٣٠هـ (٢٠ من تشرين الثاني ١٩١٢م) بعدما انتقل اليها من الكفرة مبلغا إياه إسناد زعامة البلاد إليه، وكذلك سلم القيادة العامة في ليبيا إلى عزيز علي المصري.

واستمرت المقاومة في برقة على يد السنوسي الذي اشترك شخصياً في بعض المواقع، وعلى يد عزيز المصري الذي قام خلاف بينه وبين الليبيين أدى إلى انسحابه. وبقيت المقاومة الليبية تقض مضاجع الإيطاليين، فاستخدموا كثيراً من السبل للقضاء عليها، منها الضغط على الدولة العثمانية التي كانت

-بعد توقيع معاهدة الصلح- مترددة بين مناصرة الليبيين وبين الالتزام ببنود المعاهدة. كما استعانت إيطاليا بالمستعمرين الإنجليز في مصر ومعتمدهم البريطاني اللورد «كتشنر» لكف يد المصريين عن تقديم العون لإخوانهم الليبيين. ومع ذلك لم يُلْقِ الليبيون السلاح، وشكلوا جيشاً للمقاومة بقيادة «عمر المختار»، وظل يقاوم الإيطاليين إلى أن نشبت الحرب العالمية الأولى عام ١٣٣٢هـ (١٩١٤م)، وقد دخلتها إيطاليا في صف الحلفاء، في حين كانت تركيا حليفاً لألمانيا وخصما لإيطاليا، وهنا جاهرت تركيا بمناصرة الليبيين وتأييدهم. وأوفد أنور باشا شقيقه نورياً إلى السيد أحمد السنوسي عاملاً على تنسيق العمليات بين الدولة العثمانية والسنوسية، ولكن الموقف هنا كان قد تغير، فإذا كان هناك عدو مشترك للسنوسية والأتراك على السواء يتمثل في إيطاليا، فالأمر لم يكن كذلك مع الإنكليز الذين كانوا حلفاء الطليان في الحرب العالمية، فبينما كان العثمانيون يريدون الانتقام من الإنكليز والوصول إلى قناة السويس مع الألمان عن طريق الشام، أخرى فقد كانوا يريدون أن يوجدوا الاضطرابات على الحدود الغربية لمصر بحيث تشغل جانباً من الجيش الإنكليزي لمقاومة الزحف القادم من الشرق[1].

قاوم الشريف السنوسي خطط العثمانيين، فقد كانت تربطه بالإنكليز مصلحة، ولم يكن يريد أن يغضبهم، ويستجلب عدوانهم، لأن السبيل المفتوح لتلقي الأرزاق والمعونات إنما كان من ناحية الحدود المصرية، ويتضح ذلك بقوله لمحمد صالح حرب: «إن الأتراك إنما يريدون أن يورطوه في حرب مع الإنكليز قبل أن يستعد لها الاستعداد الكافي، وإنه لا يمالئ

(١) د/ محمد فؤاد شكري، السنوسية دين ودولة، القاهرة ١٩٥٧، ص ١١٦-١١٧.

الإنكليز محبة فيهم أو تقرباً منهم، ولكن مصر هي الباب الوحيد المفتوح الذي تأتيه منه الأرزاق والأقوات التي يستطيع بفضلها متابعة القتال ضد الطليان، فإذا أقفل هذا الباب تحرج موقفه».

تعقدت العلاقات بين السنوسي وبين العثمانيين الذين نجحوا في إحداث الوقيعة بين السنوسي والإنكليز ، وكذلك أخضعوا السنوسي لحملة من التشهير، بأنه يمالئ الانكليز، أدت هذه الحملة إلى توريط السنوسي في الاشتراك مع العثمانيين في عمليات ضد الإنكليز، وقد نجحت هذه العمليات بعض الشئ، ووصل السنوسيون إلى السلوم، ثم تقدموا إلى (سيدي براني) حيث انضمت اليهم مجموعة من المجاهدين المصريين منهم: محمد صالح حرب، وكان نائباً لقائد (مرسى مطروح) الانكليزي «رويال بك» والنقيب سيد أحمد أبو شادي والملازم الأول عبدالحميد حمدي، والملازم الأول أمين ذهني، والملازم الأول محمود لبيب، والملازم الأول أحمد سالم وغيرهم، وقد رأى هؤلاء أن الأولى بهم التحالف مع إخوانهم المجاهدين المسلمين ضد بريطانيا. وقد اضطر الإنكليز إلى الانسحاب إلى (مرسى مطروح) حيث قرروا اتخاذها موقعاً يصمدون فيه لهجوم السنوسيين والعثمانيين. ودعي الشريف أحمد السنوسي إلى الآستانة عام ١٣٣٧هـ (١٩١٨م) فتوجه إليها في غواصة ألمانية. وكانت التعقيدات التي تعرض لها بسبب سياسة الضغط عليه من جانب العثمانيين والإنكليز قد أضعفت زعامته، فانتقلت زعامة السنوسيين من بعده إلى السيد محمد إدريس السنوسي. أما الهجوم على الحدود الغربية فكان مقدراً له أن لا يأتي بأية نتائج حاسمة، إذ إن الدولة العثمانية وحليفتها ألمانيا قد هزمتها في تلك

الحرب فسويت الأمور في غير صالح القوى المنهزمة[1].

ورث إدريس السنوسي من سَلفه موقفاً عسيراً، فالقوة السنوسية المهاجمة لمصر قد هزمت، وأصبح الموقف بين الإنكليز والسنوسيين موقفاً عدائياً، فأغلقت في وجه السنوسيين طريق مصر، وزاد في سوء الحال قلة الأمطار، مما حرم البلاد من المحصولات الزراعية وأدت المجاعة إلى انتشار الأمراض وتفشي الطاعون، وهنا كان لابد من ايجاد حل لهذا المأزق الذي وقع فيه السنوسيون، إذ أصبحوا بين شقي الرحى، فهم بين عدو في الشرق هو الإنكليز، وعدو في الغرب هو الطليان، والأمراض تفتك، والمجاعة تستشري والمجاهدون في كل مكان يسلمون أسلحتهم لقاء القوت. وكان لابد من التفاوض مع إنكلترا وإيطاليا، وكانتا قوتين متحالفتين.

جرت مفاوضات بين السنوسيين والإنكليز في (عكرمة) أدت إلى إتفاق ٢٤ من جمادى الآخرة ١٣٣٥هـ (١٦ من نيسان ١٩١٧م) عرف باتفاق «عكرمة». وخلاصة مواد الاتفاق، أنه حددت مناطق نفوذ لكل من السنوسيين والطليان بحيث تكون برقة خاضعة للسنوسيين، ونص على إيقاف الحرب، وحرية التنقل بين المنطقتين، وحل بعض الأمور الأخرى كإعادة أملاك السنوسيين إليهم، ومراعاة تطبيق الشريعة الإسلامية وسحب السلاح من القبائل. وسوى هذا الاتفاق أيضاً الخلافات بين الإنكليز والسنوسيين، مما أدى إلى إعادة فتح الطرق إلى مصر في وجوههم، كما سمح الإنكليز للسنوسيين بحكم واحة (جغبوب) وكانت من قبل تتبع مصر.

(١) محمد فؤاد شكري، المرجع السابق، ص ١٢٦-١٢٧.

وفي ٢١ من رجب ١٣٣٧هـ (٢١ من نيسان ١٩١٩م) أصدر الإيطاليون قانوناً أساسياً (دستوراً) لطرابلس يتكون من أربعين مادة. نص ذلك القانون على حقوق المواطنين وواجباتهم، وعلى إيجاد مجلس نيابي، وعلى افتتاح المدارس، واحترام لغة البلاد، وإعفاء المواطنين من الخدمة العسكرية الإجبارية، وأن تكون الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية وحقوق العائلة والمناسك الدينية من اختصاص المحاكم الشرعية، وغير ذلك من الأمور التي تهتم بها الدساتير. وأراد الطليان مدَّ العمل بهذا القانون الأساسي إلى برقة ففاوضوا السيد إدريس في ذلك، واستقر الرأي على تطبيق هذا القانون بعد أن أضيف إليه مادتان فيما يخص برقة، وروعيت في تطبيق القانون الأساسي الظروف الاجتماعية لكل من الولايتين. وكان من أهداف الطليان من وراء هذا القانون الأساسي إقرار مبدأ السيادة الإيطالية، وكذلك العمل على تهدئة الأحوال الداخلية وتعيين حقوق المواطنين وواجباتهم[١].

وزادت العلاقات تقارباً بين الطليان والسنوسي، فعقد اتفاق (الرجمة) في ١٢ من صفر ١٣٣٩هـ (٢٥ من تشرين الأول ١٩٢٠م) وبموجبه اعترف بالسنوسي حاكماً مدنياً وزعيماً للقسم الداخلي من برقة ومنح لقب الأمير بكل ما يرتبط به من مراسيم وحقوق، وأصبحت حكومة برقة وراثية من بعده. وغدت برقة بعد هذا الاتفاق منقسمة بين إدريس السنوسي والطليان الذين أبقوا الساحل البرقاوي تحت نفوذهم المباشر، كما اشترط الإيطاليون على السنوسي تصفية معسكرات المجاهدين والتشكيلات السياسية والإدارية، وألا يزيد جيشه عن ألف شخص، وتجوز زيادته باتفاق الطرفين.

(١) محمد فؤاد شكري، المرجع السابق، ص ١٣٦.

وبعد هذا الاتفاق أجرى السيد السنوسي انتخابات وافتتح المجلس النيابي وانتخب السنوسي رئيساً بالإجماع.

غير أنه لم تنه اتفاقية (الرجمة) مشكلة العلاقات بين الطرفين، فشروطها لم تجد قبولا لدى مشايخ القبائل الذين أصروا على ألا تحل الأدوار (معسكرات المجاهدين)، واضطرت إيطاليا إلى عقد اتفاق مع السنوسية في ١١ من ربيع الأول ١٣٤٠هـ (١١من تشرين الثاني ١٩٢١م) عرف باتفاق «بومريم»، وبموجبه سمح ببقاء الأدوار، واشترك السنوسيون والإيطاليون في إدارتها.

أما طرابلس، فلم تتوقف المقاومة فيها بعد توقيع معاهدة الصلح بين الدولة العثمانية وإيطالية. فقد قرر (سليمان الباروني) أن يتابع الجهاد، ثم اضطر عام ١٣٣١هـ (١٩١٣م) إلى اللجوء إلى إستانبول، وبعد قيام الحرب العالمية الأولى رجع إلى طرابلس عام ١٣٣٣هـ (١٩١٥م) بعد أن عينته الدولة العثمانية حاكماً لها. فظل يكافح الطليان إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، وكان من نتيجة كفاحه وكفاح السنوسيين في برقة أن الطليان وجدوا أنفسهم في نهاية الحرب العالمية الأولى وقد انحسر سلطانهم في الشريط الساحلي فقط. ولم يخل الأمر من وقوع بعض الخلافات بين السنوسية وزعماء طرابلس وبخاصة (بلخير) و (رمضان السويحلي) زعيم مصراته لكن الطرفين كانا يسيران في اتجاه واحد في مقارنة الاحتلال الإيطالي[1].

(١) د/ أحمد صدقي الدجاني، تاريخ ليبيا في القرنين ١٨، ١٩، طرابلس ١٩٦٥ ص ٧٥.

وبعد انتهاء الحرب اتفق زعماء طرابلس على إقامة الجمهورية الطرابلسية في ٢٨ من محرم ١٣٣٧هـ (٢ تشرين الثاني ١٩١٨م). ولا شك أن مبدأ تقرير المصير حينذاك قد شجعهم على اتخاذ هذا الموقف وقرروا إحاطة الحكومة الإيطالية علماً بذلك وأنهم مصممون على مواصلة الجهاد إن لم تعترف إيطاليا باستقلالهم. فاعترفت إيطاليا بالجمهورية نتيجة ظروف الحرب العالمية وعقدت اتفاق (سواني بنبادم) في ١٣٣٧هـ (١٩١٩م). وبعد إبرام الاتفاق أصدرت إيطاليا الدستور الذي أشرنا إليه قبل قليل، والذي نص على إنهاء حالة القتال بين الطرابلسيين والإيطاليين والاعتراف بالاستقلال الداخلي لطرابلس تحت سيادة ملك إيطاليا، وإيجاد مجلس نواب محلي، ومجلس حكومي يشتركان في حكم البلاد.

لم تدم الجمهورية الطرابلسية نتيجة الخلاف بين زعمائها من جهة، وعدم اعتراف إيطاليا بها فعليا من جهة أخرى. مما أدى إلى أن يقوم زعماء طرابلس بعقد مؤتمر (غريان) في ٢ من ربيع أول عام ١٣٤٠هـ (٢ من تشرين الثاني ١٩٢١م). وتقرر في هذا المؤتمر توحيد المقاومة في طرابلس وبرقة بزعامة السنوسي، وأرسل وفد إلى مقر الأمير السنوسي في برقة في ١٨ من شعبان عام ١٣٤٠هـ (نيسان ١٩٢٢م) حيث تمت الموافقة على توحيد المقاومة وبويع الأمير بالزعامة، وبذلك توحدت الجهود في برقة وطرابلس ضد الطليان في الوقت الذي تقلد الزعامة في إيطاليا موسوليني الزعيم الفاشيستي الذي ألغى جميع الاتفاقيات المعقودة بين إيطاليا والليبيين، وأخذ يعد العدة للانتقام من الليبيين وعلى رأسهم السنوسي نفسه الذي غادر البلاد إلى مصر مقلدا الزعامة العسكرية (عمر المختار) والزعامة الدينية محمد الرضا السنوسي. وهاجر إلى مصر عدد من المجاهدين الليبيين.

وكان الإيطاليون قد بدأوا نشاطهم العسكري في برقة، وأرسل موسوليني حاكماً جديداً اسمه «بونجبيوفاني» وأمره باستعمال الشدة. فقام المفوض السامي الإيطالي الجديد بحل المعسكرات في ولاية برقة، واحتلت القوات الإيطالية العاصمة السنوسية «إجدابية» في ٦ من رمضان ١٣٤١هـ/ ٢١/ ٤/ ١٩٢٣م)، وأعلن الحاكم الإيطالي بعد ثلاثة أيام إلغاء جميع الاتفاقات المعقودة بين إيطاليا والسنوسية وأنها أصبحت طريقة دينية مجردة. وأكد الوالي هذا الأمر في أول أيار وأبلغه وزير إيطاليا المفوض في القاهرة للسنوسي نفسه[1].

وبرز في ميدان الجهاد السيد (عمر المختار) الذي تزعم نضال أهل برقة مدة ثماني سنوات (١٩٢٣-١٩٣١م). وخلال هذه المدة انقطعت الإمدادات عن المجاهدين ولا سيما بعد أن تنازلت مصر عن واحة (جغبوب) لإيطاليا في ١٧ من جمادى الأولى ١٣٤٤هـ (٢ من كانون الأولى ١٩٢٥م) فدخلتها القوات الإيطالية، وتقدم الإيطاليون في الداخل فاحتلوا (العقيلة) و (مرزوق) و (غات) فأتموا بذلك إخضاع (فزان) وغربي ليبيا. ثم زحفوا على واحات القسم الشرقي فاحتلوا (أوجلة) و(جالو) و (الكفرة)، فتم لهم بذلك عزل (عمر المختار) في الجبل الأخضر. وشرع الإيطاليون بمفاوضة محمد الرضا وعمر المختار. أما الرضا فقد استسلم في ١٥ من رجب ١٣٤٦هـ (السابع من كانون الثاني ١٩٢٨م). واستمرت المفاوضات مع عمر المختار حتى (تشرين الثاني ١٩٢٩م) عندما أعلن استئناف الجهاد.

(١) خليفة محمد التليسي، معجم معارك الجهاد في ليبيا ١٩١١-١٩٣١، بيروت ١٩٧٣، ص ٥٢-٦٢.

ولكن مصير النضال العسكري كان قد تقرر بعد أن تمكن المارشال (بادوليو) والجنرال (غرازياني) من عزل الجبل الأخضر. وسقط عمر المختار أسيراً في ٢٨ من ربيع الثاني ١٣٥٠هـ (١١من أيلول/ سبتمبر ١٩٣١م) وجرت له محاكمة صورية وقرر إعدامه، وأعدم حقاً على الرغم من كبر سنه، وأجبر الأهالي على مشاهدة منظر إعدامه، فكان منظراً مؤثراً رهيباً، وتوقف النضال بعد ذلك حتى قيام الحرب العالمية الثانية[١].

عاشت ليبيا مأساة محزنة في ظل الإيطاليين حتى عام ١٣٦٢هـ (١٩٤٣م)، فقد اتبع الإيطاليون في البلاد سياسة إبادة وإفناء وإجلاء وإفقار. وقد قدر عدد الشهداء من الليبيين خلال العشر السنوات الأولى من الاحتلال (١٩١١-١٩٢١) قرابة سبعين ألف شهيد. واستولت إيطاليا على مساحات واسعة من الأراضي أسكنت عليها مهاجرين من إيطاليا. فقد وضعت يدها حتى عام ١٣٥٠هـ(١٩٣١م) على ١٢٠ ألف فدان في برقة لم تدفع ثمن أكثر من ثلثها، وتضاعفت هذه المساحات بعد عامين. وعومل السكان معاملة سيئة فحرم عليهم الكثير. وألقي الناس من الطائرات، وهتكت الأعراض، وديست المصاحف، وسيق العمال والمجندون للخدمة مع الجيش في الحبشه والصحراء الغربية. وأعلنت إيطاليا في ١٩من ذي القعدة عام ١٣٥٧هـ (٩ من كانون الثاني ١٩٣٩م) ضم طرابلس وبرقة إلى إيطاليا جزءاً من أراضيها وتطبيق نظام التمييز العنصري وإجبار القبائل على الاستقرار ومنح السكان الجنسية الإيطالية[٢].

(١) محمد الطيب الأشهب، السنوسي الكبير، القاهرة ١٩٥٦.

(٢) محمد الطيب الأشهب، عمر المختار، القاهرة ١٩٥٦، ص٢٤-ص٣٥.

وقد حاول الليبيون المهاجرون إثارة الرأي العام لنصرة قضية بلادهم. فأسس بشير السعداوي في دمشق جمعية الدفاع الليبي (الطرابلسي البرقاوي) عام ١٣٤٧هـ (١٩٢٨م)، وضمت كامل عياد، وعبدالغني الباجقني، وبكري قدوة وأعلنت هذه الجمعية مطالبها عام ١٣٤٨هـ (١٩٢٩م) وهي.

١- تأسيس حكومة وطنية ذات سيادة على رأسها زعيم مسلم تختاره الأمة.

٢- تشكيل جمعية تأسيسية لوضع دستور للبلاد.

٣- انتخاب مجلس نواب.

٤- جعل العربية لغة رسمية.

٥- المحافظة على شعائر الدين الإسلامي.

٦- العناية بالأوقاف بإدارة إسلامية.

٧- إصدار عفو عام.

٨- عقد معاهدة مع إيطاليا يقرها المجلس النيابي.

وفتحت الجمعية فرعاً لها في تونس عام ١٣٤٩هـ (١٩٣٠م) برئاسة محمد عريقب الزليطي. ودخل رئيسها السعداوي عام ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م) في خدمة الملك السعودي. وأسست جمعية في مصر بزعامة (أحمد السويحلي) وقامت بنشاط كبير، وفتحت عام ١٣٦٢هـ (١٩٤٣م) نادي طرابلس الغرب الثقافي، ولم يقم السنوسي حتى عام ١٣٥٨هـ (١٩٣٩م) بنشاط مهم.

وشكلت الجاليات الليبية التي تقطن أرجاء العالم الإسلام المختلفة لجنة للدفاع عن حقوق بلدها بزعامة بشير السعداوي. واتخذت هذه اللجنة ميثاقاً وطنياً لها قدمته إلى المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في القدس عام ١٣٥٠هـ(١٩٣١م). وطالب اللجنة المسلمين في أقطار الأرض بتقديم المساعدة لإخوانهم المنكوبين في ليبيا. وجاء في الميثاق ما يلي:

١- تأليف جمعية تأسيسية لسن دستور البلاد.

٢- انتخاب الشعب مجلساً حائزاً على الصلاحية التي يخولها الدستور إياها.

٣- اعتبار اللغة العربية اللغة الرسمية في دواوين الحكومة والتعليم.

٤- المحافظة على شعائر الدين الإسلامي وتقاليد القطر في جميع أرجائه.

٥- العناية بالأوقاف وإدارتها من قبل لجنة إسلامية.

٦- العفو العام عن جميع المشتغلين بالسياسة داخل القطر وخارجه.

٧- تحسين العلاقات بين الشعب في طرابلس وبرقه وبين الدولة الإيطالية بمعاهدة يعقدها الطرفان ويصدقها المجلس النيابي.

٨- تأليف حكومة وطنية ذات سيادة يرأسها زعيم مسلم يختاره الشعب[١].

وأعلنت الحرب العالمية الثانية، فدفع الإنجليز الأمير السنوسي للعمل. وعقد اجتماع في بيت السنوسي في الإسكندرية في ٦ من رمضان ١٣٥٨هـ (١٩ من تشرين الأول ١٩٣٩م) وحضرَ المؤتمر عن طرابلس أحمد السويحلي وأحمد المريض وعون سوف وتوفيق الغرياني ومحمد

(١) د/ نقولا زيادة، ليبيا من الاحتلال الايطالي إلى الاستقلال، القاهرة ١٩٥٨ ص ٧٥-٩٢.

العيساوي. ومثَّل برقةَ عبدالسلام الكذة، وعبدالحميد العباد، وتم الاتفاق بعد أربعة أيام على تشكيل لجنة برئاسة الأمير وعضوية السويحلي والمريض وغيرهم وجددب بيعة الأمير على ليبيا.

ودخلت إيطاليا الحرب ضد بريطانيا فازدادت حاجة الإنجليز لعون الليبيين ووسطوا (حمد الباسل) لحمل الليبين على تقديم مساعدتهم. ورفض الإنجليز أن يمنحوا أهل طرابلس أية وعود واكتفوا بعرض أجر زهيد على من يتطوع للحرب في صفوفهم، فرفض الطرابلسيون العرض بواسطة (حمد الباسل) ولكن السنوسي قبل وعهد إلى صفي الدين السنوسي بتجنيد المتطوعين. وافتتح مكتب تجنيد سنوسي استطاع أن يجند ١٤٠٠٠ جندي و١٢٠ ضابطاً. وشكل الأمير إدريس الجمعية الوطنية الليبية التي قررت إعلان بيعة السنوسي وتفويضه دون قيد أو شرط وخوض الحرب إلى جانب بريطانيا. ورفض زعماء طرابلس إقرار هذا الإعلان وعاد الإهتمام بالبلاد العربية لقضية ليبيا[١].

وتمكن الإنجليز من احتلال (طبرق) في مطلع عام ١٣٦١هـ (١٩٤٢م) وشكلوا حكومة عسكرية في برقة عاصمتها (بنغازي). ولكن الحكم الإيطالي عاد بعد شهرين، وخرج الإنجليز ليعودوا مرة أخرى بعد ستة أشهر. وساهم المتطوعون الليبيون بزعامة السنوسي مساهمة فعالة. واعترف وزير الخارجية البريطانية بمساعدة الليبيين القيمة، وأعلن أن بريطانيا

(١) E.E Evans Ritchard, The sanusi of curenica, oxford 1963 p. 215-220.

«متى انتهت الحرب لن تسمح بوقوع السنوسيين في برقة تحت النير الإيطالي مرة أخرى بأي حال من الأحوال»، ولكن بعد أيام كان (رومل) يلاحق القوات الإنجليزية فأخرجها من ليبيا ولحق بها إلى العلمين.

وقلبت معركة العلمين الأوضاع بصورة نهائية. وحاربت القوات السنوسية مع الإنجليز رافعة العلم السنوسي، دخلت القوات البريطانية طرابلس في ١٧ محرم ١٣٦٢هـ (٢٣ من كانون الثاني ١٩٤٣م) وتم لهم بعد أسبوعين تطهير ليبيا من القوات الإيطالية. و وقد رفض السنوسي أن يعود إلى برقة على أساس غامض، كما رفض الإنجليز الاعتراف بإمارته فبقي في مصر[(١)].

بقيت ليبيا في عرف القانون الدولي بلاد عدو يحتلها الإنجليز ويديرونها إدارة عسكرية أكثر من سبع سنوات. واستقل الفرنسيون بحكم فزان فقسموها إلى ثلاثة أقسام: (غات) و (فزان) و (غدامس). أما (غدامس) فقد ألحقوها بتونس وألحقوا الباقي إدارياً بالجزائر، وأحلوا الفرنك الجزائري محل الليرة الإيطالية، وأعادوا منصب المتصرف التركي، وعينوا أحمد بك سيف النصر متصرفاً على فزان، ووعد ديغول السكان، وعددهم ٤٠٠٠، «بأن يجدوا الأمن والنظام في ظل فرنسا». أما الإنجليز فقد فصلوا برقة عن طرابلس فصلاً يكاد يكون تاماً، وفرقوا بينهما في المعاملة. فقد أباحوا التعامل بالجنيه المصري في برقة، ورفعوا القيود عن التجارة والرقابة على المطبوعات، وأباحوا للسكان السفر، ووظفوا الأهالي. ولم يفرضوا ضرائب مباشرة في برقة حتى عام ١٣٦٥هـ (١٩٤٦م) حينما فرضوا ضريبة

(١) محمد فؤاد شكري، السنوسية دين ودولة، ٢٩٣-٢٩٥.

الأرباح. واختلفت سياسة الإدارة البريطانية في طرابلس حيث استمرت الأحكام العسكرية شديدة. وقدموا مساعدات مالية لخزينتي برقة وطرابلس والتي بلغت مليوني جنيه في أواسط عام ١٣٦٦هـ ١٩٤٧م)[١].

ولم يتقبل الليبيون هذا الوضع الشاذ بالرضا، ولكن النضال في طرابلس اختلف عن نضال برقة. وتمسك أهل برقة بزعامة السنوسي الذي رأى أن إمارته أهم من الوحدة، وكانت له آراء قديمة في الحكم. وكان قد تأسس في بنغازي نادي عمر المختار عام ١٣٦٢هـ (١٩٤٣م) الذي دعا إلى تأسيس دولة ليبية مستقلة متحدة بإمارة السنوسي، وأصدر مجلة (عمر المختار) و (جريدة الوطن) وأكد النادي على الحد من طغيان السنوسي. واضطهد النادي، وعطلت صحفه وغير اسمه، فأصبح: «الجمعية الوطنية» عام ١٣٦٦هـ (١٩٤٧م). ولما جاء السنوسي إلى برقة للاستقرار فيها ومنحته الحكومة البريطانية سلطات أمير بادر إلى حل جميع الهيئات والأحزاب في ٢ من صفر ١٣٦٧هـ (كانون الأول ١٩٤٧م) وشكل في مطلع العام الذي يليه المؤتمر الوطني البرقاوي العام وجعله الهيئة السياسية الوحيدة في البلاد. وعين الأمير أعضاء المؤتمر فقد (كانوا ٦٧ ثم جعلهم ٧١) فكان رئيس المؤتمر ووكيله الأول من أقارب الأمير والوكيل الثاني سنوسيا، وأكثر أعضاء المؤتمر من الذين شغلوا وظائف مهمة في خدمة العثمانيين، والإيطاليين والإنجليز. وتمسك المؤتمر بأمرين: ملكية السنوسي وعدم عودة الإدارة الايطالية، والإنجليز. وتمسك المؤتمر بأمرين: ملكية السنوسي وعدم عودة الإدارة الإيطالية، وعد الوحدة الليبية أمرا ثانوياً

(١) مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، ص ٥٦.

في مقابل ملكية إدريس السنوسي، لذا فإنها طلبت لجنة التحقيق الرباعية التي أرسلها وزراء خارجية الدول الكبرى عام (١٩٤٧م) باستقلال برقة تحت التاج السنوسي الوراثي، وأوضح السنوسي أنه يفضل الاستقلال والتحالف مع بريطانيا[١].

بدأ السنوسي يسعى للاستقلال ببرقة وأعلن استياءه من الطرابلسيين. وأرسل عمر منصور الكخيا رئيس ديوانه إلى لندن مطلع عام ١٣٦٨هـ (أواخر عام ١٩٤٨م) لإجراء مباحثات مع الحكومة البريطانية حول استقلال برقة فقط. وعقد المؤتمر البرقاوي الوطني العام جلسة في منتصف عام ١٣٦٨هـ (١٩٤٩م) في بنغازي خطب فيها الأمير إدريس السنوسي، وأعلن مولد دولة برقة، فاعترفت بريطانيا بإمارته وحكومته في برقه.

وكان هذا العمل من السنوسي مفاجأة غير سارة للعرب، فقامت مظاهرة صاخبة في بنغازي ضده وحاولت اقتحام قصره. واحتج أمين سر جمعية (عمر المختار) وأخيراً السنوسي بأن اعلان استقلال برقة هو موافقة كاملة على التجزئة وطالبت بإعلان وحدة البلاد كلها دولة مستقلة تحت إمارته، وأبدى عبدالرحمن عزام باشا أمين عام الجامعة العربية أسفه لما حدث.

وسافر السنوسي إلى لندن ماراً بطرابلس. وعلى الرغم من أنه استقبل استقبالاً حاراً في طرابلس ووعد بتبني أماني البلاد، عاد إلى الحديث عن برقة وحدها في لندن ووضع إكليلاً من الزهور على قبر الجندي المجهول باسم أمير برقة. وعاد السنوسي إلى برقة فأعلنت الحكومة البريطانية في (ذي القعدة ١٣٦٨هـ) ١٩٤٩م) نقل السلطات الداخلية إليه. ولكن بعد

(١) نفس المرجع، ص ٦٢-٦٤.

شهرين اتخذت هيئة الأمم المتحدة قراراً بتوحيد ليبيا واستقلالها. وانتهت رواية إمارة برقة المستقلة[1].

واتجه النضال في طرابلس نحو الوحدة والاستقلال فأنشئ النادي السياسي الأول عام ١٣٦٢هـ (١٩٤٣م) في مدينةطرابلس، وافتتح فروعاً له في النواحي. وازداد نفوذ النادي حتى تمكن بعد عامين من تنظيم مظاهرة كبرى أزالت اللافتات الفاشية من الشوارع. وتقدم بعض الذين سبق لهم التعاون مع الإيطاليين بعرائض طالبوا فيها بوصاية بريطانية. ونشأ ردَّ فعل لهذه الحركة الحزبُ الوطني عام ١٣٦٤هـ (١٩٤٥م) برئاسة (علي بن حسن الفقيه) وعضَوية (مصطفى مرزان) و (عون وسوف) و (محمد بن حسن) و (عبدالسلام المريض) و (سالم بن منتصف). ونشر الحزب الوطني ميثاقه في أول شعبان ١٣٦٤هـ/ ١٩٤٤م دعا فيه إلى مقاومة عودة إيطالية والعمل على إلغاء القوانين الإيطالية ومنع هجرة الإيطاليين إلى طرابلس. وعلى الرغم من أهداف الحزب المعتدلة لم تعترف الإدارة العسكرية البريطانية به إلا في ٧ من جمادى الأولى ١٣٦٥هـ (الثامن من نيسان ١٩٤٦م. وضاق بعض الأعضاء وعلى رأسهم رئيس الحزب، باعتدال الحزب، فانشقواوشكلوا في ٣٠ من جمادى الآخرة ١٣٦٤هـ (٣٠ من أيار ١٩٤٦م) الكتلة الوطنية الحرة، في حين أصبح مصطفى مرزان رئيساً للحزب الوطني. وأرادت الإدارة العسكرية إضعاف هذين الحزبين، فشكلت في (العاشر من أيار) حزباً من المتعاونيين برئاسة السيد سالم المنتصف وعضوية الشيخ محمد أبو الإسعاد مفتي طرابلس في العهد الإيطالي، وسمي الحزب الجبهة الوطنية

(١) صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ٢٧٣.

الموحدة. وأعضاء الجبهة ينتمون إلى أسر كبيرة عرفوا بتعاونهم مع السلطات الإيطالية. وانشق عن الكتلة الوطنية الحرة ثلاثة أعضاء وشكلوا في ١٦ من كانون الأول) حزب الاتحاد المصري الطرابلسي برئاسة (علي رجب) الذي دعا إلى الاتحاد مع مصر. وشكل (صادق بن زارع) وكيل الحزب الوطني حزب الأحرار في الأول من جمادى الأولى ١٣٦٧هـ (١١ من آذار ١٩٤٨م). كذلك ألف العمال حزباً في شوال ١٣٦٦هـ (مطلع أيلول ١٩٤٧م)[١].

وقد سعت الأحزاب الطرابلسية إلى محاربة الاتجاهات الانفصالية في برقة. فحاولت الاتفاق مع السنوسي والاعتراف بإمارته على ليبيا المتحدة. وقصد بنغازي في جمادى الآخرة ١٣٥٥هـ (أيار ١٩٤٦م) كلٌّ من (محمود المنتصف) و (بشير السعداوي) وعرضا الإمارة على السنوسي، واقترحا عقد مؤتمر برقاوي طرابلسي للبت في هذا الموضوع. واجتمع الوفدان في ٢٥ صفر ١٣٦٦هـ (١٨ كانون الثاني ١٩٤٧م)، وحضر الاجتماع عن طرابلس (عبد المجيد كعبار) و (سالم المريض) ومفتي طرابلس، كما حضره عن برقه (عمر باشا كيخيا). واتفق أعضاء المؤتمر على وحدة البلاد واستقلالها واعترفوا بإمارة السنوسي وقالوا بضرورة الانضمام إلى الجامعة العربية. ولكن الوفد البرقاوي أصر على الاعتراف بإمارة السيد إدريس السنوسي دون قيد ولا شرط. فرفض وفد طرابلس كما رفض قبول فكرة تجزئة النضال خطةً عملية[٢].

(١) د/ زاهر رياض، شمال أفريقيا في العصر الحديث، القاهرة ١٩٦٦.
(٢) نفس المرجع ص٢٢٥-٢٤٣.

وقررت الأحزاب الطرابلسية تشكيل هيئة تحرير ليبيا في ٢٠ من ربيع الآخر ١٣٦٦هـ (١٣ آذار ١٩٤٧م). وضمت الهيئة كلاً من بشير السعداوي وأحمد السويحلي و محمود المنتصر ومنصور قدارة و طاهر المريض. وقام عبدالرحمن عزام الأمين العام للجامعة العربية بدور مهم في العمل على تشكيل هذه الهيئة. ثم وسعت الهيئة نفسها عام ١٣٦٨هـ (١٩٤٩م)، فضمت مفتي طرابلس وغيره وأصبح اسمها المؤتمر الوطني الطرابلسي، وأرسل المؤتمر وفداً إلى بنغازي اجتمع إلى السيد السنوسي، واتفقا على قيام دولة اتحادية برئاسة السنوسي.

ولم يتغير موقف السنوسي بعد صدور قرار الأمم المتحدة في ٣٠ من محرم ١٣٦٩هـ (٢١ من تشرين الثاني ١٩٤٩م) بإعلان استقلال ليبيا. فقد أصدر الاتفاق مع الإنجليز قانون الانتخاب البرقاوي في (الخامس من نيسان ١٩٥٠م)، وأجرى الانتخابات بعد شهرين. وتألفت جمعية برقاوية وطنية من خمسين عضواً منتخباً، عشره عينهم الأمير، واجتمعت الجمعية على الفور إثر انتهاء تشكيلها. واستمر الأمير في اتباع سياسته الانفصالية، فأصدر قانون الجنسية البرقاوية، وأسس جيشاً يدربه الإنجليز، ومنح الإنجليز قواعد عسكرية. وعارضت الجمعية الوطنية البرقاوية هذه السياسة وأجبرت وزارة (عمر الكيخيا) على الاستقالة. ولكن الأمير ضاق ذرعاً بالمعارضة فحل الجمعية، وأجرى انتخابات رضي عن نتائجها. وانتقدت الجمعية الوطنية (نادي عمر المختار سابقاً) السياسة التي اتبعها الأمير. وحل السنوسي في نهاية عام ١٣٦٦هـ جميع الهيئات والأحزاب في برقة[١].

(١) د/ عبدالكريم غرايبة، تاريخ أفريقيا العربيه، ص ١٨٥-١٨٧.

استقلال ليبيا:

أما موقف الدول الكبرى من ليبيا، فقد تبين إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، حين شرع وزراء خارجية الدول الكبرى عام ١٣٦٤هـ (١٩٤٥م) بدراسة مستقبل ليبيا . ورغم عدم اختلافهم من حيث المبدأ على إخضاع ليبيا لنوع من الوصاية اختلفوا على التنفيذ. فقد طالب الاتحاد السوفيتي بأن تكون الوصاية له، وعارضت الولايات المتحدة، واقترحت أن تكون إيطاليا هي الدولة الوصية. وأيدت فرنسا موقف أمريكا ولكنها اشترطت تعديل الحدود لصالح إمبراطوريتها. أما بريطانيا فلم تبد أكتراثا بمصير طرابلس، ولكنها أصرت على عدم عودة إيطاليا إلى برقة حسَب وعدها للسنوسي[1].

واستأنف وزراء الخارجية بحث مستقبل ليبيا في جمادى الأولى ١٣٦٥هـ (نيسان ١٩٤٦م) وعاد الاتحاد السوفيتي فاقترح منح الوصاية على طرابلس لإيطاليا. أما بريطانيا فإنها أيدت في آن واحد مطالب فرنسا الاقليمية ووحدة ليبيا واستقلالها. وأصرت بريطانيا في مؤتمر الصلح المنعقد في باريس على عودة الإيطاليين إلى برقة. وأيد ملوك الدول العربية ورؤساؤها في «انشاص» ٢٧-٢٨ جمادى الآخرة ١٣٦٥هـ (٢٨-٢٩ أيار ١٩٤٦م) استقلال ليبيا، وكذلك أيدته بعد شهر الحكومات العربية في مؤتمر بلودان.

وتم عقد الصلح مع إيطاليا في ٢٩ من شوال ١٣٦٦هـ (منتصف أيلول عام ١٩٤٧م)، وتنازلت إيطاليا نهائياً عن ممتلكاتها. واتفقت الدول الكبرى على البت في مصير ليبيا وغيرها خلال عام حسب رغبات السكان، وإلا

(١) مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، ص ١٨٥-١٨٧.

أحيلت القضية إلى هيئة الأمم المتحدة. وأرسل وزراء الخارجية لجنة تحقيق إلى ليبيا انتهت من عملها في ١٤ من رجب ١٣٦٧هـ (العشرين من أيار ١٩٤٨م)، ولكن لجنة التحقيق لم تستطع اتخاذ قرار، وكذلك فشل وزراء الخارجية الدول الكبرى الاستعمارية الأربع في الوصول إلى قرار. وأعاد الاتحاد السوفيتي اقتراحه بإعادة ليبيا إلى إيطاليا، ولكن الدول الغربية رفضت، واقترحت إعادة تريستا إلى إيطاليا. وأخيراً قرروا في منتصف الشهر إحالة القضية إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة. وبحثت الجمعية مستقبل ليبيا في جمادى الآخرة ١٣٦٨هـ (نيسان ١٩٤٩م) ثم أجَّلت البحث بعد خمسة أشهر. واقترح الاتحاد السوفيتي استقلال ليبيا الموحدة. ويكون بذلك قد غير سياسته ثلاث مرات. فقد طالب بوصاية سوفيتية، ثم بوصاية إيطالية، والآن يقترح الاستقلال. . ولم يفته أن يحمل على سياسة بريطانيا في برقة. وأيد مندوب بريطانيا الاستقلال، ولكنه لم يبد تأييداً للوحدة، وأيد مصالح فرنسا في فزان. أما فرنسا فلم تعترف بوجود شيء اسمه ليبيا وعارضت الوحدة وقالت إنه من المحال تحديد موعد الاستقلال. أما أمريكا فقد أيدت فكرة الاستقلال السريع وإنشاء ليبيا مستقلة موحدة في ثلاث سنوات أو أربع. وقد أيد وحدة ليبيا واستقلالها مندوبو سوريا، ومصر، والعراق، والهند. وأخيراً رغم معارضة الدول الاستعمارية وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ من تشرين الثاني على استقلال ليبيا الموحدة بأغلبية ٤٩ صوتاً ضد لاشيء وامتنعت تسع دول من بينها انجلترا[١].

(١) د/ زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، ص ٤٤٣.

وهكذا أصبحت ليبيا دولة مستقلة موحدة ذات سيادة يرأسها الملك محمد إدريس السنوسي، وأصبحت عضواً في جامعة الدول العربية في ربيع الآخر ١٣٧٢هـ (آذار ١٩٥٣م)، وفي هيئة الأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٥٥. وفي عام ١٩٦٤ وافق مجلس النواب الليبي على مشروع قانون توحيد ليبيا، وإلغاء النظام الاتحادي وتحويله إلى نظام وحدوي.

ولم يرض الطرابلسيون عن الأوضاع الجديدة، فهم يمثلون أكثر من ثلثي سكان المملكة، ويعدون أكثر الليبين ثقافة ووعياً، ومع ذلك تساووا في مجلس الشيوخ مع فزان واضطروا لقبول تاج السنوسي. وحدثت اضطرابات في طرابلس بعد شهرين من الاستقلال أدت إلى حل الحزب الوطني، وإخراج (بشير السعداوي) من البلاد، وتشتيت اتباعه. وكان المجلس التشريعي الطرابلسي والذي انتخب في ١٣ من ذي الحجة ١٣٧١هـ (أول أيلول ١٩٥٢م) «٣٠ عضواً منتخباً وعشرة عينهم الملك» - قد ناصب الإدارة الملكية العداء فبادر الملك إلى حله، ونفذ الملك في ليبيا المصير الذي كان يريده ببرقه، إذ ربط ليبيا كلها بمعاهدة مع بريطانيا في ذي الحجة ١٣٧٢هـ (أيلول ١٩٥٣م) مقابل ثلاثة ملايين جنيه سنوياً، وبالولايات المتحدة لقاء مليوني دولار في العام ارتفعت إلى ١١ مليون في سنة ١٣٧٧هـ (١٩٥٧م)[١].

لم تدم الملكية في ليبيا الموحدة وقتاً طويلاً، إذ بلغت مدتها سبعة عشر عاما، وما لبثت أن هبت عليها رياح التغيير التي هبت على غيرها من البلاد

(١) د/ مكي شبيكة وآخرون، تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر، الكويت ١٩٧٤م، ص١٤٥-١٤٧.

العربية فقد فوجئ العالم في اليوم ١٩ من جمادى الآخرة ١٣٨٩هـ (الأول من أيلول سبتمبر ١٩٦٩م) باستيلاء الجيش على السلطة بقيادة العقيد «معمر القذافي» وذلك حينما كان الملك إدريس السنوسي البالغ من العمر ٧٩ عاماً يستشفى خارج البلاد، ولم يلبث ولي عهده أن تنازل عن كل سلطاته الدستورية. ولقد ظهرت حماسة الثورة الليبية بصورة واضحة في مجال التعاون العربي، فلقد وقفت ليبيا مواقف قوية في مؤتمرات القمة، وكذلك في العمل على إزالة آثار العدوان الإسرائيلي عن البلاد العربية.

وقد نجحت الثورة الليبية في إزالة بقايا النفوذ الأجنبي عن البلاد، وكان هذا النفوذ ممثلا في قاعدتين عسكريتين إحداهما في طبرق تابعة لبريطانيا، والأخرى في طرابلس قاعدة (هويلس) تابعة لأمريكا. ونجحت الحكومة الليبية في العهد الجديد في تحقيق جلاء الدولتين العظميين (بريطانيا وأمريكا) عن قواعدهما بعد مفاوضات قصيرة الأمد. وكذلك نجحت الحكومة الليبية الثورية في نمو البلاد ورقيها في جميع المجالات الاقتصادية بعد ظهور النفط بكميات كبيرة، فغدت ليبيا بذلك من الدول المتطورة بعد أن عانت كثيراً من الفقر. كما وقعت ليبيا ميثاق طرابلس في شوال ١٣٨٩هـ (كانون الأول ١٩٦٩م) والذي يقضي بإقامة وحدة ثلاثية مع مصر والسودان، ثم وقعت في ٢١ من صفر ١٣٩١هـ (١٧من نيسان ١٩٧١م) ميثاق بنغازي الذي يقيم اتحاداً للجمهوريات العربية بين ليبيا، ومصر، وسوريا ويجعل منها دولة اتحادية واحدة، ولكن هذه المحاولات الاتحادية ظلت حبراً على ورق[١].

(١) المرجع السابق، ص ١٤٨، ١٥٥.